

الصغيرة بان يكون فيها غلظا يشرجلا والظاهرا منه تصديب بل لوضوطة كك بالعرف لكان اقرب الى العنق  
 من غير ان يكون فيه في الكبرية والبدن كحلبت مثلا متصفا ومن فيها لو كان بحسب يمكن من يقصد حاله وانما  
 من غير كبرية صغيرة وفي الكبرية والبدن كحلبت مثلا متصفا ومن فيها لو كان بحسب يمكن من يقصد حاله وانما  
 بان لا يفعلها بالمتن فيصنع احدا وفعلت على الوجه المذكور **قولنا** اي قائلها ما او نايه المتصفا بالظن  
 هذا الشعاع المتصفا ولا يتماثل على قول السفة ولا يتماثل كالمذهب المتساك انه للرجل ان لم يتبعه غيره بنا على  
 انها سفة بل في **الاصح** المتصفا ومن وثقة المتصفا عليهم الاطلاق ثبات غالبا الا بالفرج الى الساجد  
 كونه توكيد لغيره لا يفتن والفتن في كالتساوي والاصح تعريفي هو لانه **قلت** الاصح المتصفا اي هذا عند وجود  
 سائر شروطها المتقدمة **فرض** كانه للغير السابق فليست فرض عين للغير السابق لما في الاصل فيصنع  
 جواز لا يفرد وذكرا فضل في الخبر قوله يجوز على من يشعروا القيام غيره بها واخذ ركعتين اما اذا اختلف شرط  
 مما هو فلا يجب بل تارة تسن وتارة تسن لغيره بل هو والله امره بها ليعود ها اذا كل وتوكل في **فرض**  
**والله اعلم بالخبر** المتفق عليه لعذمت ان امرها الصلاة فمقلد ثم ارجل فيصنع بالاشارة بالظن معقول  
 مع عدم من حذب اليه ولا يشهد ان الصلاة فارجح عليه فهو هو بالشارع ولا يجب عليه ما لو واو  
 قومه ما يقربون من الجماعة ولا يسلون فرادي والسابق بوجه ولا في الصلاة عليه وسئل لو جرحه  
 وانما هو يتجر فيقول لا يقال لو جرحه فيصنع لما هره به لا لا تقول لعله هم بالاجتهاد ثم نزل ويجعل المنع او نصير  
 الاجتهاد ذكره في الجرح اذ انه قبل خبر المنة وعلى القول بانها فرض عين فليست بشرط صحة الصلاة كانه في  
 الجرح والجماعة في **الاصح** لغيره **والفرض** منها خارجة ففرض صلاة البرق بيته الا المكنون به  
 فهي في الصلاة **افضل** لانه يشتمل على فوائدها وخيارها والجماعة وكثرة فوائده وشمل كونه ما لو كانت  
 المسجد اقل من جماعة غيره وهو مقتضى ظهور الجماعة في ذلك افضل منها خارجة وان كانت به وجه  
 الماوردية وانى به والله رحمة الله تعالى وبدل له الماد وهو مختص لخبرنا بن حبان وغيره وما كان  
 اكثر فواجب المان وان عكسه الفاضل ابو الطيب رحمه بعض المتأخرين بان المصلحة على التفضيل الحادثة  
 على التفضيل بالعبادة اولي من المصلحة المتعلقة بما يفادها **فرض** بان الغيبة المتعلقة بالعبادة وهي لجماعة موجودة  
 في كل متصفا اما المدة والفتن في غيرها في **افضل** لغيره لانها تساهل المساجد بنو فون خبرين  
**وتكفي** لها حضور جماعة المسجد ان كانت مشهورة ولو في ثياب مفضة او غير مشهورة وبما من الرتبة او  
 الرتبة الطيب والامام او متصفا بغيره معتمدين حيا لمع من تناول دار كبريه من دخول المسجد  
 عليهم بقية ان من طهر وحليله سببا وها في امة من وجه ومع خشية فتنة منها او غيرها للاذنان في  
 الخروج منها فيما يجب من الظنون الحاق الامم للغير بما في ذلك ايضا لظهوره وتخصه فضله لجماعة  
 وبملا في بيته بزوجه او ولد او دوق او غيرهم بل بمجالا سنوي لا اذرى ان تها به للسبيل لو قرأها  
 على هل بيته مغفول وان اقامتها لم يفضل ونظيره فان حية اثارا بقرته مع امكان تحصيلها باعادتها  
 ويرد بان الفرض قرأها لو هو المسجد وذلك لاشارة به لان حضورها لغيره بسببه ربما عاد لفضلها  
 اذ كان في حية فلو كانت ردة الجرح والاصح في العصف وكونه اقامة جماعة مسجد غير مطوق له امر لا يت من عبادة  
 وله وبعده او معه فان غاب الرتبة سن انتظاره ثم ان اراد او فضل والوقت اقره به ولا تلا الا لانه  
 نظير فرض كل الوقت ومحل ذلك حبسها فتنة والا صلوات فرادى مطلقا اما المسجد المطروق فلا يكتفي فيه  
 بالجماعات وكان اولها ثم كرأب وقصها عما كان في غير الورد لله تعالى وهو مفهم بالاولي في غير

كراهة اقامة جماعة فيه قبل امامه وشمل ذلك قول التيقين لكان لا يسجد امامه ولا يسجد مطوقا كراهة  
 اقامة الجماعة فيه ويقال لا نأتم بعد فريخ الامام ولا فلا ما صرح به في التيقين من كراهة حضورها بين  
 في حالة واحدة محله في غير مطروق فالتمس هو صرح بكراهة التعلية والبعده وسكت عن المناداة بان  
 فضل الجماعة بعد **بجمع** جميعا ثم صرح غيرهما ثم اعلم ان العبد والنا فيه من العبد والنا في  
 للشفقة في ذلكا عظم والا وجه تفضيل الظهر اذا واجهته على المغرب لا في الشفقتين من بين ساير الصلوات  
 بيدل وهو لهما اي بسلا تعقل في وقتها والا ابرادوا **فرض** من الساجد **افضل** مما في جملة  
**وكلا ما كثر** جمعه من السجود **افضل** مما في جملة **فصل** في صلاة الجماعة في الصلاة في جماعة وان  
 قلتها فتمثل من غيرها وان كانت من الملتزمين ان الافراد فيها افضل من الجماعة في الصلاة في جماعة وان  
 تكون اقامة الجماعة تفارح منه في كل باب عنه بانها عليه ان الساجد لانه اتصفت بتخصيص دون ساير  
 الساجد فلا يفتن عليه او ان الغرض بالانها اذ كان لو صلى منفرا ختم اي في جميع صلاته ولو صلى في جماعة لم يختم  
 فالافراد **افضل** ويعدا بان عبد السلام قال ان ركعتي تبعا للادري والحنازل الساجد خلاف ما قاله  
 وهو ذلك الامر من الخلاف في ان الجماعة فرض عين وهو قوي من الخلاف في كون الشفقتين شرط فيها ومنه ان  
 الراجح انها ركعتها بانه سنة الله اذ عظمها الله لا كغيرها كركعتي واخيه وقدي ومثلا القاسم كافي في الجرح  
 والمتبريد في ذلك كافي الا في ركعتين بركته الا قدما به كافي المتوسط والخا دارا وكوف الامام لا يعتقد وجب بعضا لكان  
 الاثر وكنت في غيره وان في بعض الفتوى بها المتغيرة وهو مبطول في الصلاة من الاقلال به مطلقا بعض  
 صاحبنا ما يجوز ان لا يكثر له صلاة الجماعة وانما وجود حضورها والاربعين اقلها الخائف وعطفت اليها  
 فالاقامة افضل ولو تعدت الجماعة اختلفت من كبره الا قدما به لوتلف الكراهة كما سئل كلامهم ولا نظر اقامة  
 تطهيرها لسقوط فرضها **حجبت** او **تمل** **سجدة** **ربه** او بعد من الجماعة **افضل** منه كونه اماله  
**افضل** من الاقلال بما لم يجمع الكبريا اذ كان مما عفا فيما يبطل الصلاة حصول فضيلة الجماعة وانما افضل  
 من الاقلال خلف هولاء قال السبكي ان كلاهما شرع به وجز به الا بيري وقال النجاشي ان شرع لعله  
 الا قرب وهو المعتد به افعى الورد لله تعالى وما قاله ابو اسحق المزوري من عدم حصولها وجه  
 ضعيف وقد نظيره الظري بل نقل عن ابي اسحق ان الاقلال بالخالف غير صحيح ويستثنى من كون كبريه  
**افضل** من قبله وهو ما ايضا لو كان في اول الحج بيا وطمنا من قول الجرح فان الصلاة تتعاقول  
 الوقت اولى كانه في شرح العبد وسئله انما كان في اول الحج بالليل والليل في اول الحج في ارضه  
 فحبة وكبريه سجلا لله سئلها ظاهرا في الصلاة في ذلك اولى او سوي سجدا جماعة قدما الا قرب سائله  
 الجوارح والتمت التسعة منه من مال بانه او قد تم بتغيير نعران جمع التمام بتأديها في الاول افضل  
 كما يشهد الا في ان مؤذنه وعاه اولها **در كبرية الاحرام** مع الامام **افضل** مما هو فيها لكونها مفضولة  
 الصلاة وفي من صلى به او بعين يوم الجماعة وذلك لكونه اولي كعبه بل بان يرد من اللاد برة  
 لغيره بغيره وهذا حديث شطط غيرا منه من الفضائل التي يسأل فيها **افضل** من الجماعة  
**تحريمها** مع حضوره كبرية احرامه لئلا يجرى الامام ليؤمن به فاذا كبر وكبره والفا التفتيح فان لو  
 يجزوه او ما حتى عنه فانه لكونه حتموا الوسوسة للفتنة ولا يتكلم في عدم اعتقادها او سوسة في الفتنة  
 عن الامام بغيره ركبتين فليعلم انما حبيد لكونه الاظاهرة فلا تنافي حبيد **فصل** في حصوله **باب** في بعض

الشيخ حسن التواتر والامام  
 لا يترك معه اشارة  
 شرعا مع امام الجرح